

دراسة  
"الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية"

د. عبد الرحمن المغربي  
مسؤول ملف دراسات اللاجئين

جامعة القدس المفتوحة  
برنامج البحث العلمي والدراسات العليا

مقدمة للدول الداعمة للاتروا  
ابريل 2004

عناصر الدراسة

- 1 . لمحة عامة .
- 2 . الدراسات الخاصة بمخيمات الضفة الغربية .
- 3 . تعداد المخيمات والمساحة المخصصة لها .
- 4 . الأوضاع الاقتصادية في المخيمات .
- 5 . الأوضاع الاجتماعية في المخيمات .
- 6 . الحالة الصحية .
- 7 . الأوضاع التعليمية .
- 8 . السكن .

- 9 . البنية التحتية .
- 10 . العائلات الفقيرة " العسر الشديد " .
- 11 . مقابلات مع عاملين في شؤون المخيمات .
- 12 . نحو توصيات عملية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية .

## 1 . لمحة عامة

إن ما يعطي أية دراسات أكاديمية جادة تبحث في موضوع اللاجئين الفلسطينيين أهميتها على الصعيد الأكاديمي والوطني ، هو كون اللاجئين الفلسطينيين يشكلون ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني حسب إحصائيات عام 2003 م ، وهم يشكلون كذلك أضخم قضايا اللجوء العالمي وأوسعها انتشارا ، ومما يزيد من تعقيد المشكلة وحالة اليأس والإحباط التي يعاني منها اللاجئون هو انعدام الرؤى لحل دائم وعادل لقضيتهم ، في الوقت الذي يعانون فيه على كافة الأصعدة وخصوصا الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات الشتات ، وكذلك بقاء أثر التهجير واضحا على حالتهم الاجتماعية والاقتصادية بعد أكثر من نصف قرن على شتاتهم ، وخصوصا من يعيشون في المخيمات .

إن التعاطي مع أوضاعهم ومشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة وضع آليات لحل هذه المشاكل ، ضمن استراتيجية واضحة ومحددة هو ضمان أكيد لتحسين أوضاعهم وفتح آفاق جديدة أمام حل لمشكلتهم التي تشكل بؤرة نزاع على المستوى الإقليمي والدولي .

وعند البحث في وضع أكثر عمقا وتخصيصا ، وهو مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية ، فقد شكل هؤلاء اللاجئون المسجلون لدى وكالة الغوث الدولية ما نسبته 28,9 % من سكان الضفة الغربية في نهاية عام 2002 م ، يعيشون في 24 مخيما ، تعترف الوكالة ب20 مخيم منها ، وتدير دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية المخيمات الأربعة الباقية ، هذا وقد شكل سكان المخيمات المسجلون لدى وكالة الغوث في الضفة الغربية نسبة 13,2 % من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الوطن والشتات ، وتحتل منطقة نابلس النصيب الأكبر في عدد اللاجئين المسجلين في وكالة الغوث حيث بلغت هذه النسبة ما يقارب 52 % من عدد اللاجئين في الضفة الغربية ، وتعاني هذه المخيمات من مشكلات معقدة وصعبة في مجال الازدحام السكاني ، وقلة المياه ، والتلوث البيئي الواضح ، والبنية التحتية المهلهلة

، وقلة أراضي البناء ، مما يستلزم معالجة عاجلة ومدروسة للتغلب على العديد من هذه المشاكل ، هذا على صعيد المكان ، أما عند الحديث عن الإنسان فقد أصبح يعاني في السنوات الثلاث الأخيرة من بطالة ضخمة ، وفقير مدقع ، وقلة فرص العمل ، وانعدام في الأمن وتقييد في الحركة ، وإهمال في خدماته الصحية والتعليمية ، كل ذلك أثر بشكل سلبي على حياته الاجتماعية من مشاكل وسرقة ، وخروج على القانون وأزمات نفسية ، زاد منها الطاقات الشابة التي لا تجد ما تفعله ، وحالة اليأس والإحباط من حالتهم الراهنة .

## 2 . الدراسات الخاصة بمخيمات الضفة الغربية

كانت هناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى سكان المخيمات وتعدادهم ، وحالتهم الاجتماعية والصحية والتعليمية ، ونمط حياتهم والمشكلات التي يعانون منها ، ومن هذه الدراسات ما قامت به Fafo Institute for Applied Social Science ، ونود أن نشير إلى تقرير المفوض العام للأمم المتحدة الذي ناقش في قسم منه الحالة الاقتصادية والصحية والتعليمية لمخيمات الضفة الغربية ، كما يقوم Palestinian Central Bureau of Statistics منذ عام 2002 ، وضمن تقريره السنوي وأحيانا بعض الدراسات مثل " خصائص السكان في مخيمات الضفة الغربية " بالحديث عن سكان المخيمات ، وتعدادهم ، وحالة الأسر والفقير والبطالة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي في مخيمات الضفة الغربية .

كما تحدث المسح الشامل الذي أصدرته مؤسسة بديل في بداية عام 2003 م بعنوان اللاجئين الفلسطينيين " مسح شامل " عن تعدادهم ، وتوزيعهم الجغرافي ، وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليم والصحة والسكن ، ورؤى الحل المستقبلي لقضيتهم ، كما لا بد من الإشارة إلى الجهود التي بذلتها مؤسسة شمل في هذا المجال وذلك في الدراسة التي أصدرتها في نهاية عام 2003 م بعنوان Palestinian Refugee Camps in the West Bank ، وتقارير أخرى ... .

## 3 . تعداد المخيمات والمساحة المخصصة لها

فيما يلي أسماء المخيمات ومساحتها الراهنة في عام 2003 م

1	اسم المخيم	عدد السكان	المساحة بالدونم	إناث	ذكور	نسبة % الإناث	نسبة % الذكور
2	شعفاط	9322	258	4535	4787	48,6	51,4
3	الأمعري	9592	92	4741	4851	49,4	50,6
4	دير عمار	2199	125	1090	1109	49,6	50,4
5	الجلزون	1084	240	4983	5101	49,4	50,6
6	قلنديا	9698	375	4758	4940	49,1	50,9
7	الدهيشة	11847	125	5982	5865	50,5	49,5
8	عابدة	4317	60	2125	2192	49,2	50,8
9	بيت جبرين " العزة "	1919	24	948	971	49,4	50,6
10	عقبة جبر	5465	280	2704	2761	49,5	50,5
11	عين السلطان	1649	75	797	852	48,3	51,7
12	النويمة	مهجور	276	***	***	***	***
13	بلاطة	21338	250	10669	10669	50	50

50,5	49,5	7291	7153	209	14444	عسكر القديم والجديد	14
50,6	49,4	3234	3159	45	6393	عين بيت الماء" رقم 1"	15
50,9	49,1	4274	4120	175	8394	نور شمس	16
48,8	51,2	3433	3605	255	7038	الفارعة	17
50,1	49,9	8462	8419	163	16881	طولكرم	18
50,3	49,7	7355	7263	375	14618	جنين	19
50,2	49,8	3776	3745	220	7521	الفوار	20
50,1	49,9	4834	4815	250	9649	العروب	****
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر			المخيمات غير المسجلة لدى وكالة الغوث	
***	***	***	***	20 دونم	650	مخيم سلواد	21
***	***	***	***	12 دونم	500	مخيم بيرزيت	22
***	***	***	***	15 دونم	1520	مخيم قدورة	23
***	***	***	***	10 دونمات	500	مخيم عين عريك	24

أن المساحة الإجمالية للمخيمات الفلسطينية بلغ حوالي 596 كم<sup>2</sup> ،

1000

ومجموع عدد السكان 172,368 نسمة، والكثافة السكانية في رقعة المخيمات وصلت إلى 47,933 نسمة لكل كم مربع واحد - باستثناء المخيمات غير المسجلة ضمن وكالة الغوث - وهذه كثافة لا مثيل لها في العالم ، وتدعو إلى البحث عن حل سريع وناجح لمشكلة الاكتظاظ السكاني الهائلة ، هذا ويعتبر مجتمع المخيمات مجتمع فتي حيث بلغت نسبة الأفراد التي تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 48.7% ، ولا تزيد نسبة السكان التي تزيد أعمارهم عن 64 سنة حوالي 3,9% من سكان المخيمات مما يتطلب مزيدا من الرعاية والاهتمام في المجال الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء السكان .

#### 4. الأوضاع الاقتصادية في المخيمات

تعد الغالبية العظمى من سكان المخيمات في الضفة الغربية عمالا ومهنيين في مجال البناء والصناعة والخدمات ، أو موظفين في القطاع العام والخاص ، وتعمل أقلية ضئيلة منهم في الزراعة ، ويستوعب قطاع الخدمات والمهن المحلي 14% منهم ، في حين توجهت نسبة عالية تصل إلى 70% من القوة العاملة للعمل داخل إسرائيل ، إلا أن الإغلاق بعد عام 2000 حرم هذه الفئة من مصدر رزقها الرئيس ، حيث زادت معدلات الفقر المرتفعة في أوساطهم بسبب الإغلاق واعتمادهم على سوق العمل الإسرائيلية ، وفي مخيمات الضفة الغربية نجد أن 60% من القوة العاملة فقدت عملها بعد أيلول عام 2000 م ، وبفعل سياسة الاقتحامات والحوجز ومنع دخول الفلسطينيين إلى داخل الأراضي الإسرائيلية ، أصبحوا عاطلين عن العمل ، وزاد من حدة المشكلة كون 16% من هؤلاء العمال غير مهرة ، وفقدت الـ 10% المتبقية عملها ابتداء من عام 2001 م بسبب الإغلاقات ، فعلى سبيل المثال كان نصف العام 2002 م بالكامل يخضع لمنع التجول في مخيمات شمال الضفة الغربية ، ووصلت البطالة إلى معدل يزيد عن 70% بين الذكور ، و 17% بين النساء ، كما أن حالات العسر الشديد في ازدياد كبير بين أوساط اللاجئين المسجلين في المخيمات ، وهي مرشحة للزيادة بدرجة كبيرة بعد تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير بعد عام 2000 .

## 5 . الأوضاع الاجتماعية في المخيمات

تشير الإحصاءات إلى حالة كبيرة من الزواج المبكر في المخيمات التي تصل إلى 54,7% بالنسبة لعدد السكان ، وهي نسبة عالية في المخيمات ، كما يصل متوسط حجم الأسرة في المخيمات إلى 6,6 فردا وهي نسبة أعلى من باقي التجمعات السكانية بنسبة 0,2% ، وهذا يتطلب رعاية اجتماعية وصحية أكثر، وبسبب حالات الفقر والانفلات الأمني فقد برزت حالات من السرقة ، والاعتداء على الآخرين والتسرب من المدارس ، وعمالة الأطفال ، وتنتشر مظاهر الإحباط بين الشباب ، ومظاهر الحالات العصبية والضغط النفسي عند النساء والقلق والخوف ، واللواتي يتناولن حبوبا مهدئة ، ومظاهر الخروج على القانون وتشهد مخيمات الضفة الغربية العديد من هذه الحالات التي يصعب حصرها حاضرا .

ولا يزيد عدد المراكز النسوية في الضفة الغربية عن 15 مركز نسوي لأربع وعشرين مخيما ، وقد رفعت وكالة الغوث مسؤوليتها عنها منذ العام 2001 م ، وأصبحت تدار من قبل المجتمع المحلي .

## 6 . الأوضاع الصحية

تشكل الحالة الصحية لدى سكان مخيمات الضفة الغربية وضعية غير مستقرة حاليا لعوامل تتعلق بالفقر والبطالة ، والنزاع المسلح ، ومستويات الحماية الدولية ، وتشير التقارير FAFO إلى أن 42% من سكان المخيمات في الضفة الغربية يعانون من أمراض مزمنة في حين لا تتجاوز هذه النسبة في المدن الفلسطينية عن 32% ، وتبدو علامات الضغوط النفسية والأمراض العقلية أكثر بروزا بين النساء اللاجئات في مخيمات الضفة الغربية ، ويمكن تقدير حجم المشكلة إذا أدركنا أن مخيم مثل مخيم بلاطة وهو أكبر المخيمات في الضفة الغربية والذي يصل عدد سكانه إلى أكثر من 21 ألف نسمة ، لا يوجد في المركز الصحي التابع لوكالة الغوث سوى طبيبان ، كما تشير بيانات المسح الصحي الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء عام 2000 م ، أن نسبة الوفيات عند حديثي الولادة في مخيمات الضفة الغربية بلغت حوالي 20,1% وهذه النسبة أعلى من مثيلاتها في التجمعات الريفية والحضرية التي لا تزيد بأي حال من الأحوال عن 13% ، ولعل تردي الأوضاع الصحية والاقتصادية ، تعكس آثارها سلبا على هذه المشكلة ، ونود أن نؤكد تزايد هذه النسبة بشكل كبير في ظل الانتفاضة ، بسبب تردي الأوضاع الصحية والاقتصادية بشكل كبير عما كانت عليه عام 2000 م .

وقد بلغت حالات سوء التغذية الحادة والمزمنة بين الأطفال دون سن 15 سنة إلى 22% من أطفال مخيمات الضفة الغربية ، حسب دراسة أنيرا مع مؤسسة كير العالمية في أواخر عام 2002 م ، وبالنسبة للنساء فقد ارتفعت حالات الإجهاض إلى 32% من الحوامل ، وانخفاض المراجعات في مراكز الحوامل بنسبة 22% بسبب الإغلاقات ومنع التجول ، وانخفاض في نسبة من يحصلون على التحصين ضد الأمراض للأطفال إلى 35% ، كما أن نسبة الإعاقة بلغت 1,9% في المخيمات الفلسطينية وبلغت نسبة

المعاقين الذكور 2,2% أكثر من المعاقات الإناث 1,5% ، منها 31,4% إعاقات حركية ، و 15,9% إعاقات عقلية وهذا مرشح للزيادة بعد عام 2000م ، كما أن نسبة من يتلقون علاجاً من أمراض مزمنة تصل إلى نسبة 5,9% من سكان مخيمات الضفة الغربية .

## 7 . الأوضاع التعليمية :

يعتبر التعليم ركيزة هامة في حياة اللاجئين ، وهو يقدم لهم فرصة كبيرة لبناء هويتهم الاجتماعية والاقتصادية مستقبلاً ، وتظل العوائق قوية أمام التعليم في المخيمات في الضفة الغربية ، منها ظروف المعيشة والسكن الغير ملائم ، وحجم الدعم التي تقدمه المؤسسات الدولية في مجال التعليم ، وتحديداً وكالة الغوث وزواج البنات في سن مبكر ، وخروج المتعلمين إلى سوق العمل ، وتشير المعطيات إلى أن نسبة الأمية لدى سكان المخيمات في الضفة الغربية بلغت حوالي 6,4% ، في حين بلغت لدى الإناث 16,2% وذلك ضمن الفئة التي تزيد أعمارها عن 10 سنوات .

كما أن من يحصل على تعليم ابتدائي لا يزيد عن 23,4% ، في حين بلغت في الريف 28,5% ، و 28% في المدينة ، ولا يتجاوز نسبة من يحصلون على التعليم الجامعي في مخيمات الضفة الغربية عن 5,5% من السكان ، وتعود قلة هذه النسبة بسبب تكاليف التعليم الجامعي العالي مقارنة بالأوضاع الاجتماعية السيئة ، وتصل نسبة النساء اللواتي حرمن من التعليم حوالي 15.3% من سكان مخيمات الضفة الغربية . وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نسبة التسرب في المرحلة الأساسية تكاد تكون معدومة بسبب مجانية التعليم ، ولكن عند الحديث عن الفئة العمرية من 15 - 17 فأنها تصل إلى ما يقارب 20% للذكور و 21% للإناث ، في حيث تزيد هذه النسبة لمن يزيد عن 18 عام (المتحقيين في الجامعات ) للذكور 40,1% وللإناث 44.6% .

وهناك مشاكل تعليمية ملحة تواجه مخيمات الضفة الغربية ، منها قلة واكتظاظ الصفوف الدراسية التي يصل عدد الطلاب فيها ما بين 50 - 55 طالب، حيث بلغت نسبة المتحقيين 15% سنوياً ، ولإدراك حجم المشكلة فإن عدد الغرف المدرسية زاد بنسبة 0,7% بين عامي 1993 - 1998 م ، وعدد المدارس بنسبة 1,6% بينما ، واقتصرت المرحلة التعليمية على المرحلة الأساسية فقط (الصف التاسع الأساسي ) ، وهذا يزيد من نسبة التسرب بعد هذه المرحلة التي تتطلب من التلاميذ الانتقال إلى المدينة لمواصلة التعليم كما يتطلب أعباء مالية على الأسرة قد تكون غير مستعدة لها ، وهذا يعكس ظلاله أكثر عند الحديث عن تعليم الفتيات بعد المرحلة الأساسية .

## 8 . السكن

تبرز مشكلة السكن بشكل واضح في المخيمات وخصوصاً أنه لم تطرأ توسعات مناسبة على مساحة المخيمات منذ تأسيسها وإلى اليوم ، ونجد أن من توفر لديه مصادر مالية غادر المخيم ولذلك نجد أن من تبقى من اللاجئين في المخيمات هم مجموع الفقراء ، ومن يحتاج إلى عناية كبيرة ، وتصل كثافة السكان ما يوازي 2,5 - 3 أفراد في الغرفة الواحدة ، وهو أكثر مؤشرات الازدحام في العالم ، إن خطراً حقيقياً من الازدحام

السكاني يواجه مخيمات الضفة الغربية ، وفي تقرير FAFO لعام 2002 م أن 31% من الغرف السكنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيش فيها ما يزيد عن 3 أفراد ، وتتراوح المساحة المخصصة للعائلة ما بين 40 - 108 م ، وهذه مساحة ضئيلة إذا أدركنا أن حجم العائلة الفلسطينية في الضفة الغربية يزيد عن 6,6 فردا ، وهذه الإحصائيات تتحدث بلغة الواقع على أرض الواقع ، ولكن يجب النظر بأهمية بلغة جدا إلى تكاثر السكان داخل المخيمات مستقبلا ، وبروز عائلات جديدة في الوقت الذي تميزت به المساحة بالثبات ، وقلت بشكل كبير نسبة الخارجين للسكن خارج المخيم بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية .

كما أن التوسع الرأسي في البناء يوجد مشاكل بيئية وصحية بسبب الازدحام ، أضف إلى أن انعدام الرقابة على البناء وظروف السلامة ، يعكس خطرا حقيقيا على حياة السكان .

وهنا لا بد من الإشارة إلى الضرر الكبير الذي ألحقه الجيش الإسرائيلي في مباني المخيمات في الضفة الغربية ، فقد أشارت تقارير IUED لعام 2001 م أن 17% من مساكن اللاجئين في المخيمات قد أصيبت بأضرار ، وأنه عام 2002 م ، تضرر في مخيم جنين 1000 بيت وأصبحت 420 عائلة بلا مأوى .

#### 9 . البنية التحتية :

يواجه سكان المخيمات في الضفة الغربية مشكلات بيئية أكثر من المناطق الأخرى ، ونلاحظ أن 88% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية تعاني من نقص في المناطق الخاصة والأمنة داخل المخيمات ، وبالرغم من وصول المياه والكهرباء إلى داخل المخيمات إلا أن المخيمات تعاني بشكل واسع من انعدام الأمان في شبكة الكهرباء وتمديداتها داخل المخيم ، ومن عدم توفر مجاري جيدة في المخيمات ، وتجمع النفايات لفترة طويلة في الشوارع ، وانكشاف خطوط المجاري الكبيرة التي لا تزال عبارة عن قنوات غير مغطاة ، كما أن المخيمات في شمال الضفة الغربية تعاني من تلوث ضوضائي بسبب إقامة عدد من المصانع على أراضي المخيم أو بالقرب منها .

#### 10 . العائلات الفقيرة " حالات العسر الشديد "

أشارت دراسة "P.C.B.S" عام 2002 أن مجموع الفقراء في المخيمات الفلسطينية يصل إلى 32,8% ، ويشكلون 26,5% من مجموع الفقراء في الأراضي الفلسطينية ، وهي من أعلى النسب في فلسطين إذا ما قورنت مع تجمعات سكانية أخرى ، كما يلاحظ ارتفاع حجم الأسرة الذي يصل إلى 7,5 في المتوسط العام ،

وضمن برنامج العسر الشديد "SHC" Special Hard ShipCases يوفر الرعاية فقط ل 5,5% من اللاجئين المسجلين ، والذي يبدو مجحفا في حق اللاجئين الفلسطينيين ، وخصوصا عند الحديث عن وجود ذكر يزيد عمره عن 18 عاما في الأسرة يؤدي إلى توقف الدعم ، وهذا يأتي في وقت أغلقت فيه فرص العمل أمام قطاع كبير من أبناء المخيمات ، وهذا ينطبق على وضع العائلات التي تم مقابلتها "Case Stady" في مناطق مختلفة في الضفة الغربية في بلاطة ، وفي الفارعة ، وفي الأمعري

، وهذه العائلات يزيد عدد أفرادها عن 7 أشخاص وتساكن المخيم طوال حياتها ، وقد تحولوا إلى عائلات فقيرة ضمن حالات العسر الشديد بسبب وفاة المعيل الرئيس للعائلة ، وكون الأم لا تعمل ، وهذه ظاهرة واضحة في المخيمات ناتجة عن وفاة المعيل وعدم وجود معيل بديل في العائلة نفسها .

هذه العائلات تسرب معظم أطفالها من المدارس في سن مبكرة ، وساهم في ذلك عدم اهتمام الأم التي لا تتقن القراءة والكتابة في عدد من هذه العائلات .

تتلقى حالات العسر الشديد للفرد الواحد 15 كيلو غرام من الدقيق ، وكيلوغرام من الحليب ، وكيلو غرام من السكر وكذلك الأرز و لتر من الزيت كل ثلاثة أشهر ، ومساعدات نقدية تصل إلى 60 دولار للفرد سنويا ، وهذه الكمية لا تكفي لإعالة الشخص في وقت استفحل فيه الفقر والبطالة .

هذه العائلات لا تمتلك مسكنا مناسباً ، ويعيش أربعة أشخاص في الغرفة الواحدة ، ضمن مسكن يحتاج إلى صيانة بشكل كامل ولا تزيد مساحته عن 80 متراً في كثير من الأحيان ، وقد يعيش في هذه المساحة أسرة ممتدة بكاملها ، ومنازلهم تكاد تخلو من الأثاث ، وهم بحاجة إلى أغطية ، وتقتصر التدفئة لديهم في أوقات البرد القارص على قليل من الفحم ، ويعاني عدد من أفراد هذه الأسر من أمراض الروماتيزم وأمراض الأعصاب ، وأمراض في العيون .

وفي وقت أصبح فيه مساعدات العسر الشديد هي المعيل الرئيس لهذه الأسر ، فإن نظام العسر الشديد الذي يحرم الأسرة من هذه المساعدات حين بلوغ أحد الذكور 18 عاماً حتى لو لم يدخل سوق العمل فإن هذا النظام بحاجة إلى تعديل ليتلاءم مع وضعية العائلات الفلسطينية في المخيمات ، في وقت تقل وتتناقص فيه المساعدات من أطراف ومنظمات عالمية ومحلية أخرى ، وترى عدد من هذه العائلات أن تشغيل الابن الأكبر أو أحد أفراد العائلة سيحل جزء كبيراً من المشكلة .

### 11 . مقابلات مع عاملين في شؤون المخيمات :

في الوقت الذي يوضح فيه تقرير المفوض العام لوكالة الغوث لعام 2002 - 2003 م بالقلق المتزايد من تدهور الخدمات التي تقدمها الوكالة ، ووجوب حفاظها على الحد الأدنى الحالي من الخدمات ووقف التدهور ، مبيّنة ضرورة الحصول على الميزانية العادية المتفق عليها من المانحين ، وبقاء ميزانية المشاريع غير المتكررة ،

وفي الوقت الذي يقر فيه التقرير بصعوبة العمل واستهلاك جزء كبير من ميزانيتها بسبب الإغلاقات والقيود الفروضة من قبل الاحتلال ، والرسوم الجمركية العالية ، لافتة إلى تردي الأوضاع الصحية ، وقلة عدد الأطباء " طبيب لكل 10000 نسمة " ، وازدياد معدلات البطالة بشكل كبير ، والانقطاع عن التعليم ، وعدم توفر الأموال لبناء المدارس والحد من الاكتظاظ ، ونظام الفترتين ، الذي أثر سلباً على جودة التعليم ، ومشكلة السكن .

ومن هذا المنطلق ومروراً على كل هذه المشاكل التي تعاني منها المخيمات

فقد تم إجراء العديد من المقابلات مع موظفين ، وعاملين ومسؤولين في مخيمات الضفة الغربية شملت هذه المقابلات مناطق الشمال والوسط والجنوب ، وقد تم التأكيد على أن الإجراءات الاحتلالية من منع للتجول وإغلاق وحصار ساهمت في خلق العديد من هذه المشاكل ، وقد أكدت المقابلات على ما يلي :

1 - التأكيد على أهمية وكالة الغوث بالرغم من التراجع الواضح في خدماتها الناتج عن تقلص ميزانيتها من قبل الدول المانحة ، على اعتبار أنها الشاهد الوحيد على معاناتهم ، وبمثابة اعتراف من المجتمع الدولي بهم ، كما أن تصفية وكالة الغوث سيكون له انعكاسات سلبية على مستقبل المنطقة ، وينذر بتحويلات سلبية خطيرة لا يمكن تقدير مدى خطورتها على المنطقة ، وسيضر بقضية اللاجئين .

2 - ضرورة حل المشكلة السكنية ، وعدم صلاحية البناء الرأسي في ظل أراض غير مخصصة للتوسع في ذلك وضمن عدم إشراف هندسي ممكن ، إذ لا يعقل أن تبقى مساحة المخيم كما هي ، لذلك هناك حاجة ملحة لتوسيع المخيمات أو إقامة مخيمات جديدة ، لتواجه الزيادة السكانية التي تفوق 4% في المخيمات ، وضرورة تأهيل المساكن وترميمها بشكل متواصل .

3 - بحث مشكلة الفقر والبطالة التي وصلت إلى 70 % من القوى العاملة في المخيمات ، والتي أثرت على الحركة التجارية في المخيم كذلك ، وتحسين نظام العسر الشديد ليشمل قطاعات محتاجة أوسع في المخيمات ، ومن هنا ينبغي تكثيف التنسيق لخلق فرص عمل في مناطق أخرى مثل الخليج ، أو دول أخرى تستوعب القوى العاملة ، أو إقامة مشاريع صناعية تنعش الاقتصاد وتشغل الأيدي العاملة .

4 - المشكلة الصحية المتمثلة في انتشار الأمراض المزمنة مثل فقر الدم ، روماتيزم ، أمراض جلدية ، أمراض صدرية ، أطفال ، وقلة الأدوية ، وقلة المشافي وصعوبة الوصول إليها ، وقلة الأطباء "طبيب واحد يكشف على 100-150 حالة في اليوم " والقمامة والغبار والحشرات والمجاري المكشوفة هموم يجب من الوكالة إيجاد الدعم المالي لها ، تقديم حلول مناسبة لها بالتعاون مع المجتمع المحلي .

5 - العمل على حل المشكلة التعليمية وخصوصاً نظام الفترتين ، واكتظاظ الصفوف ما بين 50-55 طالب عن طريق إنشاء مدارس جديدة وتوسيع المدارس القائمة ، واختيار الكفاءات للتعليم ، وتزويد المدارس باحتياجاتها ، والعمل على تدريب المعلمين مهنياً ، ودعم التعليم المهني ليوافق متطلبات العصر في مجال الحاسوب ، وتكنولوجيا المعلومات ، وطرح التخصصات المهنية حسب حاجة السوق .

6 - على المستوى الاجتماعي تحسين تطوير المراكز النسوية ، ومراكز الشباب ، وإيجاد دورات للتثقيف في مجال التربية السكانية ومخاطر الزواج المبكر ، والتعاون مع الجهات المختصة لمحاربة ظواهر الفساد والسرقة والاعتداء على الآخرين .

**12 . نحو توصيات عملية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية**

في البداية لا بد من التأكيد على أن الحالة السياسية تلقي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ولا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية ، أو تحسين الأوضاع الاجتماعية بمعزل عن تحسن في الحالة السياسية ، وتغير كامل في الإجراءات الاحتلالية التي تترك بصماتها واضحة على المخيمات .

ويؤكد اللاجئين تمسكهم بوكالة الغوث وأهمية دورها المحوري في تقديم الخدمات الإنسانية لهم ، على أن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى ما تم طرحه ضمن السابق تتطلب التأكيد على ما يلي :

1 - الاهتمام بتعليم المرأة ، وضرورة دخولها معترك العمل ودورها كرديف اقتصادي للرجل في التخفيف من المعاناة الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى ما تم طرحه في المخيمات .

2 - ضرورة وأهمية التوعية المجتمعية لمخاطر الزواج المبكر ، وضرورة تنظيم النسل في المخيمات .

3 - استمرار برنامج الطوارئ الذي يقوم على أساس خلق فرص عمل في المخيمات في ظل الظروف السياسية الصعبة ، على أن يكون تحت إشراف وكالة الغوث .

4 - أن حل المشكلة السكنية لا يمكن إلا بتوسيع المخيمات وبناء مخيمات جديدة على أن يكون ذلك تحت إشراف وكالة الغوث .

5 - العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية ، وذلك لأن القوة العاملة تشكل 60% من سكان المخيمات ، وتحسين أداء هذه القوى عن طريق تدريبها خصوصا وأن 15,6 عمال غير مهرة .

6 - ضرورة إنشاء بنى صناعية قرب المخيمات أو في المناطق القريبة منها بغية أنعاش الاقتصاد وتشغيل الأيدي العاملة خاصة وأن 39,4% من القوى العاملة كانت تعمل في التصنيع .

8 - ضرورة إشراك المجتمع المحلي في مساعدة الوكالة خاصة وأن هذا المجتمع مستعد لمساعدة وكالة الغوث والقيام بالأعباء التي تحددها له وكالة الغوث " الأثروا " .

9 - التأكيد على قضايا التعليم وبناء مدارس جديدة ، وتحسين الأوضاع الصحية وتحسين حالات العسر الشديد .

10 - أن هناك انتشارا بدأ يتسع من عمالة الأطفال التي يجب الاهتمام بها ورعايتها من قبل المؤسسات العالمية ، وتوفير طفولة مناسبة لهؤلاء الأطفال .